العلاقات الروسية – العراقية قبل عام ٢٠٠٣

Russian-Iraqi relations before 2003

الباحثة: طيبه مهدي شاحوذ
جامعة الأنبار – كلية العلوم السياسية
teeba.alabrez@gmail.com

أ.د. محمد دحام كردي
جامعة الأنبار – كلية العلوم السياسية
daham-19yy@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/١٠ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٧/١٣**

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقات الثنائية بين روسيا والعراق خلال المرحلة التي سبقت الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتحديدًا في ظل المتغيرات الجذرية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. فعلى الرغم من التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي، ظلّت العلاقات الروسية العراقية تحتفظ بمكانة استراتيجية نظراً لدورها في تشكيل التوازنات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك لما عكسته من مصالح متبادلة، خاصة في ميادين الطاقة والتسليح والمواقف الدولية.

شهدت العلاقات بين البلدين تحولات واضحة، فرضتها التحديات الداخلية التي واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، والأزمات التي مرّ بها العراق نتيجة العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي عقب غزوه للكويت.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تلك العلاقات في ثلاث مراحل زمنية مفصلية:

المطلب الأول يتناول العلاقات بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦، وهي فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وبداية الحصار.

المطلب الثاني يبحث في مرحلة ١٩٩٦–٢٠٠٠، التي شهدت تطبيق برنامج "النفط مقابل الغذاء" وتطور المواقف الروسية داخل مجلس الأمن.

المطلب الثالث يبحث في مرحلة العلاقات الروسية –العراقية بين ٢٠٠٠–٢٠٠٣ والتي ركزت على التعاون الاقتصادي.

وتسعى الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة لفهم السياقات السياسية والاقتصادية التي أحاطت بهذه العلاقة، وكيف أثّرت على التوازنات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: روسيا، العراق – العلاقات الدولية، الاتحاد السوفيتي، السياسة الخارجية، التوازن الإقليمي.

Abstract:

This study examines the bilateral relations between Russia and Iraq during the period leading up to the U.S. invasion of Iraq in 2003, particularly in the context of the fundamental transformations that followed the collapse of the Soviet Union in 1991. Despite the structural changes in the international system, Russian-Iraqi relations maintained strategic significance due to their role in shaping political and economic balances in the Middle East and reflecting mutual interests, especially in energy, arms, and international diplomacy.

The relations experienced significant transformations driven by internal challenges faced by Russia after the Soviet disintegration and Iraq's crises resulting from international sanctions and economic blockade following the 1990 invasion of Kuwait. This research aims to analyze these relations across three key periods:
The first section explores the 1990–1996 phase, following the Gulf War and the onset of sanctions.
The second section covers 1996–2000, marked by the implementation of the Oil-for-Food Programme and Russia's evolving stance in the UN Security Council.
The third requirement deals with Russian-Iraqi relations between 2000 and 2003, which focused on economic cooperation.
The study provides a comprehensive analytical vision to understand the political and economic contexts surrounding this relationship and their impact on regional and international balances.

Keywords: Russia, Iraq, International relations, Soviet Union, Foreign policy, Regional balance.

المقدمة

تمتد العلاقات الروسية العراقية الى عقود من الزمن، والتي تشكلت إزاءها ملامح السياسة الدولية في منطقة الشرق الأوسط، بدءًا من فترة الحرب الباردة وصولاً إلى التحولات الكبرى التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من التغيرات الجذرية التي طرأت على النظام الدولي بعد عام ١٩٩١، ظلت هذه العلاقات محور اهتمام كبير نظرًا لدورها في تعزيز الاستقرار الإقليمي وإعادة تشكيل التوازنات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

إذ شهدت العلاقات الروسية العراقية تحولات كبيرة على المستويين السياسي والاقتصادي نتيجة للتحديات الداخلية والإقليمية التي واجهتها كل من روسيا والعراق. ففي الوقت الذي كانت فيه روسيا تعمل على إعادة بناء دورها كقوة عالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كان العراق يمر بأزمة وجودية نتيجة للعقوبات الاقتصادية الدولية والحصار الذي فرض عليه بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠. هذا السياق المعقد شكّل إطارًا خصبًا لتحليل كيفية تعامل الدولتين مع هذه التحديات، وكيفية سعيهما لإعادة صياغة علاقتهما بما يتماشى مع المتغيرات الجديدة.

إشكالية الدراسة: تتمثل الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في طبيعة العلاقات الروسية – العراقية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٤، وهي مرحلة اتسمت بتغيرات جوهرية في النظام الدولي، كان من أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز النظام الدولي أحادي القطب، بالإضافة إلى ما شهده العراق من حصار وعقوبات دولية، وصولاً إلى الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣.

لقد واجهت العلاقات بين البلدين خلال هذه المرحلة تحديات متعددة، تمثلت في محاولة روسيا إعادة تموضعها كقوة فاعلة على الساحة الدولية في ظل تراجع نفوذها بعد الحرب الباردة، وفي المقابل، سعى العراق إلى الحفاظ على علاقاته الدولية الحيوية – ومن بينها موسكو – لتخفيف عزلة الحصار وكسر القيود السياسية والاقتصادية التي فرضها المجتمع الدولي.

تُطرح هذه الإشكالية في ظل تباين السياسات الروسية بين الواقعية البراغماتية التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي، والرغبة في استعادة الدور الدولي، مما أثر بشكل مباشر على نمط تعاطيها مع الملف العراقي في مؤسسات صنع القرار الدولي، خاصة في مجلس الأمن.

وتحاول الدراسة مقاربة هذه العلاقات من خلال تحليل المسار السياسي والاقتصادي والدبلوماسي الذي طبع تلك المرحلة، وفهم مدى ارتباط هذا المسار بالتحولات الإقليمية والدولية، فضلاً عن محاولة تفسير الثبات أو التغيّر في المواقف الروسية تجاه العراق في ضوء تلك السياقات.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات:

١. أنه يتناول فترة دقيقة ومفصلية في تاريخ العلاقات الروسية – العراقية، شهدت تحولات عالمية كبرى غيّرت من شكل النظام الدولي.

٢. أنه يُسلّط الضوء على الأبعاد السياسية والاقتصادية لعلاقة كانت تُعد محورية في توازنات الشرق الأوسط.

٣. أن فهم طبيعة هذه العلاقات قبل عام ٢٠٠٣ يساعد على تفسير مواقف روسيا اللاحقة من الأزمات الإقليمية، ومنها موقفها من الاحتلال الأمريكي للعراق.

٤. تسهم الدراسة في سدّ فجوة في الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. تحليل طبيعة العلاقات الروسية – العراقية خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٤.

٢. الكشف عن العوامل المؤثرة في تطور هذه العلاقات، سواء الداخلية (لكل من العراق وروسيا) أو الإقليمية والدولية.

٣. دراسة المواقف الروسية من العقوبات الدولية المفروضة على العراق، ومن برنامج "النفط مقابل الغذاء"، ومن الغزو الأمريكي للعراق.

٤. تقديم رؤية تحليلية تساعد الباحثين وصانعي القرار على فهم التحولات في السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط عمومًا والعراق خصوصًا.

المطلب الاول: العلاقات الروسية العراقية بين ١٩٩٠–١٩٩٦

منذ ثمانينات القرن العشرين أخذت تتنامى ملامح التغيير في النظام الدولي، بفعل العديد من العوامل والأسباب والتي كانت من أهمها الوضع الداخلي المتأزم للاتحاد السوفيتي، وأزمة النظام الغربي وتطوره المطرد والمتسارع، فضلاً عن التسابق التكنولوجي بين دول العالم بهدف الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية التي من شأنها أن تحقق الهيمنة الدولية. وقد تجسدت ملامح التغيير في انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، الذي أدى الى تغيير مسار النظام العالمي إلى أحادي القطبية والتي كانت من أهم نتائجه انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالشؤون الدولية [١].

أما بالنسبة للعراق. فقد شهدت بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولات كبيرة في ميدان العلاقات الدولية، ولعل من أبرزها هو ما نتج عنه دخول القوات العراقية للكويت في آب ١٩٩٠، واندلاع ما سُمّي بـ "حرب الخليج الثانية" والتي على أثرها فرض على العراق عقوبات دولية منها الحصار الاقتصادي،

وفرض مناطق الحظر الجوي، وصدور ما يقارب ٨٣ قراراً عن مجلس الأمن بخصوص العراق خلال مدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٤. في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تستغل غياب القطب الآخر المتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق وظهور دولة روسيا الاتحادية كوريث للاتحاد السوفيتي السابق، وتبني التيار الليبرالي للسلطة والذي بدوره كان يسعى من أجل التقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وبفضل هذه العوامل تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام مجلس الأمن حسب ما تقتضيه مصالحها وسياستها الدولية في إصدار سلسلة طويلة من القرارات بشأن العراق بما في ذلك استخدام القوة العسكرية![٢]

اتسمت المرحلة ما بعد عام ١٩٩١ بالتوازن القلق من الجانب الروسي، وعدم الانقياد التام للإرادة الأمريكية ومطالبها. وكان هناك تغيير واضح في الموقف الروسي تجاه العراق، الذي بات يأخذ منحىً أكثر جدية وإيجابية نوعًا ما عن سابقه. وقد تجلّى هذا التغيير في الموقف الروسي المستقل عن نظيره الأمريكي أثناء الأزمة العراقية في تشرين الثاني عام ١٩٩٣، عندما قامت روسيا الاتحادية بمعارضة محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى استخدام القوة العسكرية ضد العراق من خلال مساعيها داخل مجلس الأمن لإضفاء الشرعية على قراراتها. إذ عملت روسيا الاتحادية آنذاك من أجل عرقلة هذه المساعي الأمريكية واحتواء الأزمة ومنع اندلاع الحرب. فوجدت روسيا الاتحادية في هذه الأزمة فرصة لإثبات نفوذها واسترجاع مكانتها على الصعيد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

وبذلك وجهت رسالة للعالم بأن السياسة الروسية قد تتعارض وتختلف عن السياسة الأمريكية وتوجهاتها إزاء مختلف القضايا العالمية. فقد كانت روسيا الاتحادية حليفة استراتيجية للعراق، وكانت تبدي تعاطفًا كبيرًا تجاهه طوال فترة التسعينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي السابق، وتحت ضغوطات ارتبطت جزئيًا بظروف تفككه، كان قد أعلن رفضه للاجتياح العراقي للكويت في آب عام ١٩٩٠، ومطالبة العراق بالانسحاب منها، وتأييد التحالف الدولي داخل مجلس الأمن ضد العراق سياسيًا ودبلوماسيًا، وموافقته على فرض عقوبات اقتصادية على العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت، إلا أن روسيا الاتحادية أيدت لاحقًا رفع هذه العقوبات[٣].

شهدت المدة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت تحولًا نسبيًا في السياسة الروسية تجاه العراق. وقد اتخذ هذا التأييد الروسي للعراق بعدين أساسيين:

- الأول السعي إلى تخفيف حدة العقوبات المفروضة على العراق منذ آب/ أغسطس. ١٩٩٠، تمهيدا لرفعها، فضلا عن ذلك فقد أدانت روسيا الاتحادية الضربات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على العراق في كانون الثاني وحزيران ١٩٩٠.
- **البعد الثاني:** تمثل في معارضة روسيا الاتحادية للإجماع الدولي في أيلول ١٩٩٠، عندما امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي والذي تضمن تحميل العراق المسؤولية الكاملة بشأن تأخير بيع النفط، إذ كان الرأي الروسي مخالف تماماً للرأي الدولي. لذلك أعزت روسيا السبب في هذه الأزمة إلى لجنة العقوبات الدولية وألقت بالمسؤولية عليها كما عارضت روسيا الاتحادية مشروع "العقوبات الذكيّة"*

المقترح في مجلس الأمن، بل انها رأت في هذا المشروع البريطانيٍ المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية "مشروعاً أحادي الجانب"

ينص هذا المشروع على أن تضع الأمم المتحدة مراقبين على حدود العراق مع جيرانه وفي المطارات الأجنبية الكبرى للحيلولة دون تمكين النظام العراقي آنذاك من استيراد المعدات العسكرية، ويُسمح للدول المجاورة للعراق بشراء النفط بأسعار منخفضة وذلك لتحفيزها على تنفيذ هذا المشروع، ويتم إيداع كل أو بعض عوائد هذه المشتريات في حساب خاص يُمكن للعراق أن يستخدمه لشراء البضائع من هذه الدول وفي مُقدمتها الأردن وسوريا وتركيا... كما يُخول هذا القرار الولايات المتحدة الأمريكية في أن تختار الشركات النفطية التي يحق لها التعامل مع العراق. وهذا الأمر لم يكن يُرضي الحكومة العراقية آنذاك أو الجهات الأخرى التي كانت تتعامل معها كروسيا الاتحادية.(٤)

في الوقت نفسه، كانت العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة داخل مجلس الأمن تعكس صراعًا واضحًا لتحقيق مآرب كل طرف. فبينما كانت الولايات المتحدة تسعى إلى ضرب العراق والإطاحة بالنظام السياسي القائم فيه، كانت روسيا تعمل على الوقوف بوجه هذه السياسات، مدفوعة برغبتها في استعادة زمن القطبية الثنائية وتعزيز دورها كقوة عالمية مؤثرة. وقد تجلت هذه الديناميكيات في القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن بشأن العراق، والتي أظهرت بوضوح التباين في المواقف بين الجانبين.

من أبرز هذه القرارات التي تعكس الموقف الروسي تجاه الضغوط الأمريكية، يمكن الإشارة إلى القرار رقم (٦٨٧) الصادر في عام ١٩٩١ والمتعلق بإنشاء اللجنة الخاصة (UNSCOM) المعنية بتفتيش وتفكيك Programs الأسلحة العراقية(٥).

المطلب الثاني: العلاقات الروسية – العراقية بين ١٩٩٦- ٢٠٠٠

شهدت العلاقات الروسية العراقية في هذه الفترة تحولا نوعا ما بسبب الضغوط الداخلية المساندة للعراق والمتمثلة بالقوى الوطنية والقومية داخل البرلمان الروسي وخارجه، مما أجبر الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن الى اظهار خطا أكثر توازنا لا سيما وأن موازين القوى في روسيا قد تغيرت ضد التيار الموالي للغرب لصالح التيار الشيوعي القومي. وفق تلك المعطيات أخذ النشاط الروسي يتجاوب بشكل ايجابي مع التحرك العراقي، ولكن بخطوات تكاد تكون حذرة جدا، وقد تجلى ذلك الموقف عندما حاولت الولايات المتحدة الامريكية وسعت جاهدة داخل مجلس الأمن لضرب العراق، حيث عملت روسيا على معارضة تلك الضربة والعمل على احتواء الأزمة سلميا، والتي حاولت روسيا من خلالها اثبات دورها كدولة لها قراراتها الخاصة بها بعيدا عن الإملاءات الأمريكية (٦). وفي العام ١٩٩٧، عندما نشبت الازمة بين العراق والامم المتحدة بشأن اعمال اللجنة الخاصة المعنية بنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، في حينها استطاعت روسيا من التوصل الى تسوية سلمية ما بين الطرفين، وتم تفادي الهجوم الامريكي على العراق، وفي العام ١٩٩٨، عملت روسيا على مناهضة الخيار العسكري مؤكدة في الوقت نفسه على ضرورة تبني الحوار وليس القوة، وفي ضوء ذلك نشطت الدبلوماسية الروسية من خلال استقطاب عدد

من الدول الاوروبية والاسيوية من اجل توحيد الجهود لحل الازمة بالطرق السلمية[٧]. حيث انعكست تلك المواقف على العلاقات الروسية العراقية فطالبت روسيا بضرورة الالتزام بالعمل الجماعي ضمن أطر القوانين الدولية وفض النزاعات بالطرق السلمية عن طريق الأمم المتحدة، اذ بدأت الحكومة العراقية باستثمار الصوت الروسي للوقوف بوجه القرارات التي صدرت بحق العراق، وكان من ثمرة ذلك التعاون بين الطرفين صدور ما يسمى بمذكرة النفط مقابل الغذاء[٨].

شاركت الحكومة الروسية بنشاط في برنامج النفط مقابل الغذاء[٩]. وعلى الرغم من أن العلاقات مع العراق لم تكن ذات أولوية في السياسة الخارجية الروسية، إلا أنها تمثل نموذجًا مهمًا لفهم نقاط القوة والضعف في الدبلوماسية الروسية، بالإضافة إلى بعض الخصائص المميزة لسياستها الخارجية. إلا أنها تعاملت بحذر شديد مع العراق خلال تلك الفترة[١٠].

اولاً: العلاقات في ظل القرارات الدولية: بعد حرب الخليج الثانية وانسحاب العراق من الكويت، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ في ٣ أبريل ١٩٩١، الذي نص على إنشاء لجنة خاصة (UNSCOM) للقيام بتفتيش مواقع الأسلحة البيولوجية والكيميائية والصواريخ الباليستية في العراق، بهدف تدميرها تحت إشراف دولي. وقد أيد الاتحاد السوفيتي هذا القرار، حيث صرح وزير الخارجية السوفيتي آنذاك، إدوارد شيفرنادزه، قائلاً: "إن قرار اليوم لم يكن قرارًا سهلاً بالنسبة للاتحاد السوفيتي. فالجميع يعلم بعلاقتنا الطويلة الأمد مع العراق"[١١]. وأكد قائلا: "إن الهدف من القرار هو وضع نهاية للحرب".[١٢]"

يُلاحظ أن الولايات المتحدة سعت من خلال هذا القرار إلى القضاء على القدرات العسكرية العراقية التي كانت تشكل تهديدًا كبيرًا على الأمن الاسرائيلي[١٣].

يمكن القول، أن الموقف الروسي لم يكن واضحا إزاء تلك القرارات، إلا أن روسيا كانت تسعى للحفاظ على مصالحها في المنطقة والتوازن في علاقاتها الدولية[١٤].

بالإضافة إلى القرار ٦٨٧، قد أصدر مجلس الأمن عدة قرارات أخرى بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ تتعلق بالعراق، من أبرزها[١٥]:

- **القرار ٦٨٨ (٥ أبريل ١٩٩١):** أدان القمع الذي تعرض له المدنيون العراقيون، وخاصة في كردستان العراق، وطالب العراق بإنهاء هذا القمع والسماح بوصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق المتضررة.
- **القرار ٧٠٧ (١٥ أغسطس ١٩٩١):** طالب العراق بتقديم كشف كامل ونهائي عن جميع برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، والسماح لمفتشي الأمم المتحدة بالوصول غير المقيد إلى أي مواقع يرغبون في تفتيشها.
- **القرار ٧١٥ (١١ أكتوبر ١٩٩١):** وافق على خطط المراقبة والتحقق المستمرة التي وضعتها اللجنة الخاصة (UNSCOM) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لضمان امتثال العراق لالتزاماته بنزع السلاح.
- **القرار ١٠٥١ (٢٧ مارس ١٩٩٦):** أنشأ آلية لمراقبة واردات وصادرات العراق من المواد ذات الاستخدام المزدوج، لضمان عدم استخدامها في برامج أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: اللجان الخاصة والمفتشين: في ٣ نيسان من العام ١٩٩١، صدر القرار الاممي٦٨٧، والذي مهد الطريق لتثبيت حرب العقوبات على العراق، والذي اشترط فيه التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية مقابل رفع الحصار عن العراق، حيث اصدر الامين العام للأمم المتحدة تشكيل فرق تفتيش دولية مهمتها نزع اسلحة الدمار الشامل، وأمر بتعيين ٢٠ عضوا في اللجنة الخاصة التي ستقوم بتلك المهمة، في ١٤ مايو ١٩٩١، وصلت الى العراق اولى بعثات التفتيش، اذ طلب مجلس الامن من البعثة بتشكيل لجنة خاصة تقوم بتدمير ترسانة العراق الكيماوية في مدة اقصاها ٤٥ يوما، وفي ٢٢ يوليو وصلت بعثة اخرى وعملت على تفتيش عدد من المواقع العراقية ، وفي عام ١٩٩٣، زارت اللجنة التفتيشية العراق ووصلت الى ٦٣ بعثة للتأكد بالتزام العراق بمقررات مجلس الأمن وبحثا عن هذه الاسلحة. إلا انها استطاعت من ان تثبت خلو العراق من تلك الاسلحة خاصة بعد ان قام خبرائها باحتساب كمية الاسلحة والاعتدة المدمرة [١٦].

ثالثاً: الموقف الروسي من العقوبات على العراق: أبدت روسيا تحفظًا متزايدًا على العقوبات الدولية التي فرضت على العراق بعد احتلال الكويت عام ١٩٩٠، بحكم المصالح الاقتصادية والعلاقات التاريخية التي تربطها مع العراق. إذ كانت الشركات الروسية، لا سيما في قطاعي الطاقة والتسليح، من أكثر المتضررين من هذه العقوبات، بحيث انها كانت تعتمد على السوق العراقية منذ أمد طويل. كما أن العديد من النخب السياسية والاقتصادية في موسكو كانت ترى أن استمرار العقوبات يخدم مصالح الغرب، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، على حساب النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. بدأت ملامح الموقف الروسي تتبلور بوضوح بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، عندما قام وفد من البرلمان الروسي بزيارة العراق داعيًا إلى إعادة العلاقات التجارية ورفع الحظر المفروض عليه. كانت هذه الزيارة مؤشرًا على رغبة موسكو في إعادة بناء تحالفها مع العراق، لا سيما في ظل الضغوط التي كانت تمارسها الشركات الروسية المتضررة من العقوبات[١٧].

تصاعدت حدة الخلافات داخل مجلس الأمن حول كيفية إدارة العقوبات المفروضة على العراق. حيث امتنعت روسيا في عام ١٩٩٧، عن التصويت على قرار يحمل العراق مسؤولية التأخير في بيع النفط ضمن برنامج "النفط مقابل الغذاء". وقد اعترضت موسكو على تحميل العراق المسؤولية الكاملة، معتبرة أن لجنة العقوبات، التي كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة وبريطانيا، تعرقل المصادقة على العقود النفطية، مما يؤدي إلى تأخير تدفق الإيرادات الإنسانية إلى العراق.[١٨]

كما دخلت روسيا في مواجهة دبلوماسية مع واشنطن ولندن بشأن تفسير قرارات الأمم المتحدة، حيث طالبت بتحديد إطار زمني واضح للعقوبات، بحيث يتم تخفيفها أو رفعها تدريجيًا عند التزام العراق بتطبيق قرارات مجلس الأمن، بدلًا من إبقائها أداة ضغط مفتوحة دون نهاية محددة.على مدى السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية، أُصدرت مجموعة من القرارات الدولية التي شكلت نظام العقوبات ضد العراق، وكانت روسيا طرفًا في مناقشتها، وإن كانت تعارض بعضها أو تطالب بتخفيفها. ومن أبرز هذه القرارات[١٩]:

١. **القرار ٦٦١ (٦ أغسطس ١٩٩٠):** فرض حظرًا اقتصاديًا شاملًا على العراق، شمل منع استيراد وتصدير جميع السلع باستثناء الأدوية والمواد الغذائية لأغراض إنسانية.

٢. **القرار ٦٨٧ (٣ أبريل ١٩٩١):** نص على إنشاء اللجنة الخاصة (UNSCOM) لمراقبة وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وربط رفع العقوبات بامتثال العراق.

٣. **القرار ٦٨٨ (٥ أبريل ١٩٩١):** أدان قمع النظام العراقي للمدنيين، خصوصًا في كردستان، وطالب بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية.

٤. **القرار ٧٠٧ (١٥ أغسطس ١٩٩١):** شدد على ضرورة امتثال العراق للكشف عن برامجه التسليحية، ومنح المفتشين الدوليين حق الوصول غير المقيد إلى المنشآت العراقية.

٥. **القرار ٧١٥ (١١ أكتوبر ١٩٩١):** وضع آلية دائمة للتحقق من امتثال العراق لنزع السلاح، تحت إشراف اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦. **القرار ٩٨٦ (١٤ أبريل ١٩٩٥):** أقرّ برنامج "النفط مقابل الغذاء"، الذي سمح للعراق ببيع النفط لشراء الغذاء والدواء تحت إشراف الأمم المتحدة.

٧. **القرار ١٠٥١ (٢٧ مارس ١٩٩٦):** أنشأ نظامًا لمراقبة صادرات وواردات العراق، لضمان عدم استخدامها في تطوير أسلحة دمار شامل.

شكّل الموقف الروسي من العقوبات المفروضة على العراق نموذجًا للصراع بين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية من جهة، والالتزامات الدولية من جهة أخرى. ورغم محاولات روسيا تخفيف العقوبات لحماية مصالحها مع العراق، فإنها وجدت نفسها في مواجهة الضغط الغربي، خاصة من الولايات المتحدة التي كانت تسعى إلى إبقاء العراق في دائرة العزل الدبلوماسي والاقتصادي. ظل هذا التوتر قائمًا حتى أواخر التسعينيات، عندما بدأت روسيا، مع دول أخرى مثل فرنسا والصين، تضغط بشكل متزايد من أجل إعادة النظر في العقوبات. وقد تبلور هذا التوجه لاحقًا في المطالبات بتغيير سياسة العقوبات الشاملة إلى "عقوبات ذكية"، تستهدف النظام الحاكم بدلًا من التأثير المباشر على الشعب العراقي.

وبذلك، شكّلت الفترة بين **١٩٩١ و١٩٩٦** مرحلة حاسمة في الجدل الدولي حول العقوبات على العراق، حيث حاولت روسيا إيجاد توازن بين حماية مصالحها الاقتصادية والحفاظ على موقعها في النظام الدولي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

رابعاً: الموقف الروسي من عودة المفتشين الى العراق: اصبحت روسيا نوعاً ما أكثر استقلالية في قراراتها وعلاقاتها الدولية، واكثر وعياً لمصالحها القومية، وبدأت تزداد نقاط التقاطع مع الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بعد تحقيق عملية البدء بالتوسع شرقاً من خلال حلف شمال الاطلسي، حيث شكل الموقف الروسي في الازمة بين العراق واللجنة الخاصة للأمم المتحدة برئاسة ريتشارد بتلر) أكثر وضوحاً وتشدداً على المستويات الحكومية والبرلمانية والشعبية كافة، ففي الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩٩٧، أكد وزير الخارجية الروسي السابق يفعيني بريماكوف) قال:" انها تعارض أي لجوء الى

القوة ضد العراق، أقول ذلك لان تصريحات صدرت يوم الثلاثين من تشرين الأول ١٩٩٧، ولاسيما بريطانيا في شأن اللجوء الى القوة الذي تعارضه بشدة، واضاف من الافضل لـ (بغداد) ان تصغي إلى نصائح أصدقائنا وان تغير موقفها"، وفي الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٩٧، اعلنت روسيا بعد أن وضعت خطة مع العراق لحل الازمة بين العراق والأمم المتحدة وابرزت عزمها على القيام بدور دبلوماسي اساسي في المنطقة. وصدر هذا الاعلان بعد وصول نائب رئيس الوزراء العراقي السابق طارق عزيز، الى روسيا، وقد استقبله الرئيس الروسي السابق (يلتسين) ووزير خارجيتها (يفعيني بريماكوف الذي صرح أن برنامجاً قد اعد يتيح كما نعتقد تجنب مواجهة مسلحة وينهي الازمة وأوضح ان البرنامج يتضمن بالتأكيد تنفيذ العراق قرارات الأمم المتحدة والعمل في الوقت نفسه على ابراز تقدم في عمل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة واشار بريماكوف انه سيجري محادثات مع نظرائه الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين وكانت الخطة الروسية تهدف الى[٢٠]:

١. يقبل العراق من جهة من دون شرط عودة عمليات التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة والتي غادر معظم افرادها العراق.

٢. كما تتواصل طلعات التجسس من طراز (U2) التي اعارتها الولايات المتحدة الأمريكية للجنة الخاصة.

٣. اقفال الملفين النووي والباليستي وبعد أن نفذ العراق التزاماته في هذين المجالين.

٤. فيما يتعلق بمستقبل الملفات البيولوجية والكيميائية يتم وضع مقاييس دقيقة تتيح للعراق معرفة ما ينتظر منه بشكل دقيق.

وقبل العراق عودة المفتشين الدوليين بما فيهم الأمريكان من دون قيد أو شرط، لكن موقف العراق في هذه المرة اختلف عن مواقفه السابقة فهو لأول مرة يحصل على تعهد مكتوب من جانب احدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالسعي لرفع العقوبات الاقتصادية عنه واغلاق ملفات الاسلحة وادخال اصلاحات على طريق عمل اللجنة الخاصة وهو ما تجلى بالفعل في اقتراحات روسية تطالب بالإقرار بأن العراق قد نفذ التزاماته، وتم تدمير كل برامجه المتعلقة بالأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى، ومن ثم اغلاق هذين الملفين، كما طالبت بخفض عدد العمليات التي تقوم بها طائرات (٢) الأمريكية او استبدالها بطائرات غير امريكية، وكذلك تعيين مساعدين من غير الأمريكيين لنائب رئيس اللجنة الخاصة الأمريكي الجنسية[٢١].

وامتنعت روسيا عن التصويت في مجلس الأمن على قرار (١٢٨٤) والصادر في السادس عشر من كانون الأول ١٩٩٩، والذي ينص على عودة المفتشين الدوليين (UVIC UNM) لنزع السلاح في مقابل تعليق العقوبات الدولية على العراق لمدة (١٢٠) يوما. والجدير بالذكر ان الامتناع عن التصويت هو موافقة ضمنية على القرار، وبذلك يتأكد حجم الضغوط الدولية التي تتعرض لها روسيا، كما انه يعكس[٢٢] أحد الأسس الرئيسة التي تسير عليها السياسة الخارجية الروسية، وهو الاساس البراغماتي (النفعي) وليس الاساس الايديولوجي، ولاسيما الموقف الروسي كان يدعو الى انهاء الحظر الدولي

المفروض على صادرات العراق النفطية لقاء قبول العراق بشروط الأمم المتحدة لنزع الاسلحة، ومن ثم فهي تختلف عن المواقف التي ايدتها الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي تدعو الى ابقاء الحظر الدولي الى ان يزيل العراق اسلحة الدمار الشامل.

خامسا: الموقف الروسي من عدوان كانون الاول ١٩٩٨ على العراق: لم يكن الموقف الروسي من العدوان العسكري الذي شنته الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق في الفترة من ١٦ إلى ١٩ ديسمبر ١٩٩٨ مفاجئًا، إذ اعتادت موسكو على رفض أي هجوم عسكري يستهدف العراق، وكانت تسعى دائمًا إلى إيجاد حلول دبلوماسية أو تسويات وسط كلما تفاقمت الأزمات بين بغداد ولجنة المفتشين الدوليين (أونسكوم)، المدعومة من واشنطن ولندن. ومع ذلك، فإن ما ميز الموقف الروسي هذه المرة لم يكن مجرد المعارضة الكلامية أو الإعراب عن القلق، بل تصاعدت حدة الموقف الروسي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث استدعت موسكو سفيريها في كل من واشنطن ولندن، ووضعت بعض وحداتها الجوية والبحرية في حالة تأهب، مما أعاد إلى الأذهان أجواء الحرب الباردة.

واجه العراق هذا العدوان تحت ذريعة عدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية، حيث اتهمته الولايات المتحدة وبريطانيا بعرقلة عمل المفتشين وعدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة ببرامج التسلح. وجاءت هذه الضربات في سياق توتر متزايد بين العراق واللجنة الدولية التي كانت تتولى عمليات التفتيش، والتي اعتبرتها بغداد أداة تخدم المصالح الأمريكية والبريطانية تحت غطاء الشرعية الدولية.

جاء الموقف الروسي أكثر حدة من المرات السابقة، حيث لم يقتصر على بيانات الإدانة أو التنديد، بل وصل إلى إجراءات دبلوماسية وعسكرية غير معهودة. فقد اعتبرت موسكو أن هذا العدوان انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ورفضت ما وصفته بـ "الهيمنة الأمريكية" واحتكارها لتقرير مصير الدول الأخرى. وقد عبر مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن، سيرغي لافروف، عن هذا الموقف بقوله:

"نجتمع اليوم في وقت يتعرض فيه العراق لضربات شديدة بالقذائف والقنابل من جانب أمريكا وبريطانيا، وهذا التطور الذي ترفضه روسيا رفضًا قاطعًا يسبب قلقًا شديدًا وإزعاجًا عميقًا. إن الولايات المتحدة وبريطانيا، بقيامهما بهذا العمل مركزية[٢٣]".

وعلى الرغم من أن روسيا اتخذت موقفًا قويًا داخل مجلس الأمن، فإن رفضها لم يكن مصحوبًا باستخدام حق النقض (الفيتو)، مما جعل تأثير موقفها محدودًا نسبيًا. ويشير هذا إلى أن المعارضة الروسية، رغم حدتها، كانت تأخذ في الاعتبار علاقتها مع الولايات المتحدة، حيث لم تصل إلى مستوى الصدام المباشر. ومع ذلك، فإن موقف موسكو المؤيد للعراق أحدث توترًا في علاقاتها مع واشنطن، وترك أثرًا على توازن القوى داخل المنظمة الدولية، حيث مثلت روسيا الصوت الأبرز الرافض للعدوان، في ظل صمت أو تواطؤ العديد من القوى الأخرى.

يظهر الموقف الروسي في ديسمبر ١٩٩٨ مدى حرص موسكو على رفض التفرد الأمريكي بالشؤون الدولية، لكنه أيضًا يعكس حسابات روسيا الدقيقة في إدارة علاقاتها مع واشنطن. ورغم أن موسكو لم تتمكن من منع العدوان، فإن موقفها الصارم شكل تحديًا رمزياً لمحاولات الولايات المتحدة فرض هيمنتها المطلقة على النظام العالمي، وأكد استمرار الدور الروسي كقوة كبرى لا تزال تسعى للحفاظ على نفوذها الدولي.

المطلب الثالث: العلاقات الروسية – العراقية بين ٢٠٠٠-٢٠٠٣

شهدت العلاقات الروسية – العراقية بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ تطورات ملحوظة في ظل التغيرات السياسية العالمية، حيث تميزت هذه الفترة بتعاون اقتصادي قوي، حيث سعت روسيا لاستعادة مستحقاتها المالية من العراق وتزويده بالسلع والخدمات. كما عارضت موسكو العقوبات الدولية على بغداد ودعمتها دبلوماسيًا. ومع تصاعد التوترات، دعت روسيا إلى الحوار بينما دفعت الولايات المتحدة نحو تغيير النظام. استمرت روسيا في تزويد العراق بالأسلحة للحفاظ على نفوذها الإقليمي. تعكس هذه العلاقة تعقيدات السياسة الدولية، حيث سعت موسكو لتعزيز مكانتها وسط الضغوط الغربية.

رفضت روسيا توجيه أي ضربات عسكرية للعراق خلال أزمة الخليج الثانية، كما طالبت بإعادة النظر في العقوبات الدولية المفروضة عليه، ووقفت ضد "مشروع العقوبات الذكية" في مجلس الأمن ما أدى إلى إجهاضه وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتهديد الأمريكي بضرب العراق عسكريا أعلنت روسيا معارضتها لتوسيع نطاق حربها على الإرهاب خارج أفغانستان سواء ضد العراق أو غيره[٢٤].

يعد الموقف الروسي من العراق نموذجا واضحا لمدى ارتباط السياسة الروسية بمصالحها في المنطقة، خاصة الاقتصادية، وكيف أن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي للسياسة الروسية في المنطقة. فبرغم رفض الاتحاد السوفيتي للغزو العراقي للكويت، وتدخله دبلوماسيا لإقناع الحكومة العراقية السابقة بالانسحاب، ثم قبوله بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، بوصف ذلك سابقة هي الأولى من نوعها، فقد أكدت روسيا دوما ضرورة تخفيف العقوبات المفروضة على العراق، منذ أغسطس ١٩٩٠، كذلك رفضت روسيا استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في يناير ويونيو ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٨ وفبراير ٢٠٠١. كما عارضت الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب، ونقلها إلى ما تسميه بالدول المارقة، وأن يكون العراق هدفا لهذه الحملة بعد أفغانستان ورفض بوتين مفهوم محور الشر" الذي طرحها للرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية[٢٥].

أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشن حملة عسكرية ضد أفغانستان؛ إذ إن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فورى. ولكن يجب ألا يكون هناك أي استثناء مشابه فيما يتعلق بشن هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن قناعاتها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم منظمات إرهابية عالمية بما في ذلك تنظيم القاعدة، كما أنه ليس هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل، أو أنه يقوم بإنتاجها[٢٦].

ولكن بالرغم من نجاح روسيا في التنسيق مع فرنسا في الحيلولة دون استصدار الولايات المتحدة قرارا من مجلس الأمن يخولها التدخل العسكري في العراق، فإنها لم تستطع الحيلولة دون ذلك. وقد ظل الموقف الروسي الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق واضحا منذ بدء الاحتلال في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ وكان التأكيد الروسي الدائم هو ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية، وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية، ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شئون بلاده.

وعلى صعيد آخر، وعقب اللقاء الذى تم بين الرئيس العراقي جلال الطالباني والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش أعمال الجمعية العمومية للأم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك، واتفق الطرفان على ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، والتعاون الواسع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، وضرورة استئناف روسيا العمل في مجموعة من المشروعات التنموية المهمة في العراق، أهمها تطوير المرحلة الثانية من حقل القرنة، وترميم المحطتين في مدينتي اليوسفية والناصرية وبناؤهما، وإعادة تأهيل عدد من الوحدات التوليدية في المحطات الكهربائية الأخرى، فضلا عن عدد من مشاريع الخطوط، ونقل الطاقة الكهربائية، كذلك المشروعات المائية، ومنها مشروع محطة ضخ المصب العام في مدينة الناصرية التي يبلغ تصريفها الإجمالي ٢٠٠ متر مكعب في الثانية[٢٧].

أن انفراد الولايات المُتحدة الأمريكية على الساحة الدولية كقوة قائدة للمعسكر الغربي والعالمي من خلال هيمنتها على الأمم المُتحدة والكثير من المنظمات الدولية الأخرى المؤثرة إقليمياً ودولياً[٢٨] حيث عملت على استخدام مجلس الأمن الدولي حسب ما تقتضيه مصالحها وسياستها الدولية في إصدار سلسلة طويلة من القرارات بشأن العراق بما في ذلك استخدام القوة العسكرية[٢٩] بالمقابل عملت روسيا الاتحادية آنذاك من أجل عرقله هذه المساعي الأمريكية واحتواء الأزمة العراقية بسلمية تامة، فقد وجدت روسيا الاتحادية هذه الأزمة فرصة سانحة لإثبات كيانها واسترجاع مكانتها على الصعيد الدولي بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق وبذلك وجهت رسالة للعالم بأن السياسة الروسية قد تتعارض وتختلف عن السياسة الأمريكية وتوجهاتها[٣٠].

تأكَّد الطموح الروسي بالتغيير وعدم الرضوخ للإرادة الأمريكية بعد مجيء الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى سدة الحكم في عام ١٩٩٩، و الذي شدد على ضرورة أن تؤدي روسيا الاتحادية دوراً مهماً وفاعلا من أجل إعادة بناء مكانة روسيا على الساحة الدولية، كما تبنى عقيدة جديدة في السياسة الخارجية الروسية من خلال رسم خارطة طريق تضمنت ملامح جديدة للنظام الدولي عن طريق سعيه المطلق إلى استعادة الدور الروسي في الجوار القريب والبعيد وذلك برفضه النفوذ الأمريكي في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية الروسية، وتسمية روسيا الاتحادية كدولة من الدرجة الثانية على الصعيد الدولي تخضع للقرارات الأمريكية والغربية، وبذلك تمكن من تحقيق النظام والاستقرار الداخلي للبلاد وإبراز روسيا كدولة لا يقل شأنها نسبياً عن سابقتها الاتحاد السوفيتي[٣١].

يمكن القول بأن السياسة الروسية تجاه العراق في عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي كانت تقتصر على الرفض اللفظي (غير المُنتج) تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو العراق. فلم يكن هنالك رادع ملموس والذي بدوره يمكّن العراق من تخطي الأزمات أو الحد منها. فكانت الولايات المتحدة الأمريكية تصنع وتفعل ما تشاء في المنطقة عموما والعراق على وجه التحديد دون الأخذ بنظر الاعتبار أراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي وفي مقدمتها روسيا الاتحادية.

الخاتمة

في ضوء ما تقدّم، يتّضح أن العلاقات الروسية – العراقية قبل عام ٢٠٠٣ كانت علاقات استراتيجية ذات طابع براغماتي، تأثرت بالتحولات الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك بالأزمات التي عصفت بالعراق في ظل العقوبات الدولية. وعلى الرغم من الضغوط والقيود، سعت روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في العراق من خلال التعاون الاقتصادي والدبلوماسي، لا سيما عبر بوابة مجلس الأمن وبرنامج النفط مقابل الغذاء. وقد شكّلت هذه العلاقات نموذجاً للتفاعل المعقّد بين المصالح القومية والتغيرات في النظام الدولي، الأمر الذي يستدعي المزيد من الدراسات لفهم امتداداته بعد عام ٢٠٠٣.

الهوامش

(١) وداد جابر غازي: طبيعة العلاقات العراقية – الروسية (دراسة تاريخية وسياسية. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢١)، ٢٠٠٦ ص٢٢١.

(٢) علي محمد عيدان الجبوري: العلاقات العراقية – الروسية (١٩٩١ –٢٠١١) بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية، آذار،٢٠١٢، ص١٩٠–١٩١.

(٣) مثنى علي حسين المهداوي، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية – العراقية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد (٤١)،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد،٢٠٠٩، ص٣–٤.

* بعد ان فشلت لجنة اليونسكوم التي ترأسها (وولف ايكيوس) والتي تأسست بموجب القرار الاممي رقم ٧٨٦ في نيسان ١٩٩١ من الوصول الى غايات امريكية رغم تدمير المنشآت العراقية بحجة كونها تحتوي على مشاريع اسلحة الدمار الشامل، وفشلت وريثتها لجنة أنموفك برئاسة (هانزبليكس) التي أنشأها قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٢١ في عام ١٩٩١، وبسبب قناعة امريكا ان المساعي الدولية الرسمية لم ترتقي الى اهدافها حيال العراق، وان القرار الدولي ٤٨٢١ حمل ما يدل لتعليق العقوبات على العراق، وان كل ذلك لدوافع انسانية كحالة بديلة عن العقوبات المفروضة حينها على العراق، فعمدت الولايات المتحدة وبريطانيا الى طرح مشروع عقوبات جديدة والمسمى "العقوبات الذكية" ويعد مشروع العقوبات الذكية الذي تبنته رسميا في مجلس الامن حلقة مكررة في سلسلة العقوبات الدولية على العراق. اذ استمد هذا المشروع مضمونه من الورقة الامريكية للعقوبات المعنوية باسم " اسلوب جديد نحو العراق " والتي هي في الاصل تقرير اعده منتدى الحرية الرابع بالتعاون مع معهد (جوان ب كروك) لدراسة السلام واطلق عليه اسم " العقوبات الذكية "... اعادة هيكلة سياسة الامم المتحدة تجاه العراق) ويتضمن مشروع العقوبات الذكية محاور مهمة منها حرية تدفق السلع المدنية، والسيطرة المالية والرقابة على الواردات العراقية ولائحة الاستخدام المزدوج ومنع الاستثمار. المصدر:– صهيب خالد جاسم، الولايات المتحدة الامريكية وتكييفها قرارات الامم المتحدة في احتلال العراق، ٢٠١٧، ص ١٤٨– ١٤٩.

[٤] ينظر: محمد ساسي الحراري، العقوبات الذكية والعقوبات الشاملة ودورهما في ادارة الازمات الدولية – ليبيا والعراق " نموذجا "، مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، مجلد ٢٣، العدد٤٠، ٢٠٢٣، ص ١٠٩ – ١١٠.

[٥] نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العلمية الأولى حتى اليوم، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٧)، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ط١، كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، ص١٨٣-١٨٤.

[٦] مثنى علي حسين المهداوي، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية – العراقية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٣ – ٤.

[٧] المصدر نفسه، ص ٤.

[٨] منى حسين عبيد، العلاقات الروسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣: الواقع والمستقبل، مجلة لاراك، المجلد ١٧، الجزء ١، ٢٠٢٥، ص ٢٩١– ٢٩٢.

[٩] احمد دياب، "عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠، المجلد ١٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠١١، ص ١٠٣ – ١١١.

[١٠] صفاء حسين على، السياسة الخارجية الروسية تجاد الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٦)، جامعة كركوك، ٢٠١٣، ص ٣٦٣.

[١١] باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ١٩٩١ – ٢٠٠٣ دراسة توثيقية وتحليلية، ط١، بيروت ٢٠٠٦، ص ٩٢.

[١٢] المصدر نفسه، ص ٩٧–٩٨.

[١٣] المصدر نفسه، ص ٢٨٢–٢٨٣.

[١٤] عبد المناف النداوي العلاقات الدبلوماسية العراقية – السوفيتية ١٩٤٤ – ١٩٥٨ في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة آفاق عربية، العدد الثاني، شباط، بغداد، ١٩٩٣، ص٧٩.

[١٥] باسيل يوسف بجك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦–٢٨٧.

[١٦] افراح حسين جواد وعبد العباس فضيخ المنكوشي، اجراءات الحكومة العراقية السياسية والقانونية لفك الحصار، مجلة آداب الكوفة، العدد ٥٨، كانون الثاني ٢٠٢٣، ص ١٨٣.

[١٧] من عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية (حلقة نقاشية)، مجموعة باحثين، العدد ٢٣٠، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، من ١٢١.

[١٨] منعم ضاحي العمار، العلاقات العراقية – الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها، مجموعة باحثين، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد الثالث، ١٩٩٧، ص١٨٩.

[١٩] متابعات الموقف الروسي من قضية العقوبات الدولية المفروضة على العراق، العدد (١٦)، قسم الدراسات السياسة في بيت. الحكمة، ١٩٩٩، ص.١٣٥

[٢٠] الأمم المتحدة، مجلس الأمن. القرار ١٢٨٤ بشأن العراق، نيويورك: الأمم المتحدة، ١٧ كانون الأول ١٩٩٩.

[٢١] المصدر نفسه، من ١٢٤.

[٢٢] المصدر نفسه، من ١٢٤–١٢٨.

[٢٣] منعم ضاحي العمارة، العلاقات العراقية – الروسية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠.

[٢٤] مبارك أحمد "الخليج في إستراتيجيات القوى الأسيوية وروسيا"، مجلة شؤون خليجية، مصر، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد ٥٢ (٢٠٠٨)، ص ٧٣.

[٢٥] قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٠٣.

[٢٦] لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، أبو طبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٥، ص ١٣٤.

[٢٧] ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص ٢١١.

[٢٨] وداد جابر غازي، طبيعة العلاقات العراقية الروسية (دراسة تاريخية وسياسية)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١.

[٢٩] علي محمد عيدان الجبوري، العلاقات العراقية–الروسية ١٩٩١ –٢٠١١ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الروسية ،آذار / ٢٠١٢ ، ص ١٩٠ – ١٩١.

[٣٠] مثنى علي حسين المهداوي: مصدر سبق ذكره، ص ٣– ٤.

[٣١] نورهان الشيخ: موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣–١٨٤. لمزيد من التفاصيل ينظر: خلود محمد خميس، العلاقات الروسية – العربية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد ١، ٢٠١٥، ص٦.

المراجع

١) احمد دياب، "عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠، المجلد ١٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠١١.

٢) افراح حسين جواد وعبد العباس فضيخ المنكوشي، اجراءات الحكومة العراقية السياسية والقانونية لفك الحصار، مجلة آداب الكوفة، العدد ٥٨، كانون الثاني ٢٠٢٣.

٣) الأمم المتحدة، مجلس الأمن. القرار ١٢٨٤ بشأن العراق، نيويورك: الأمم المتحدة، ١٧ كانون الأول ١٩٩٩.

٤) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ١٩٩١ –٢٠٠٣ دراسة توثيقية وتحليلية، ط١، بيروت ٢٠٠٦.

٥) خلود محمد خميس، العلاقات الروسية – العربية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد ١، ٢٠١٥.

٦) صفاء حسين علي، السياسة الخارجية الروسية تجاد الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٦)، جامعة كركوك، ٢٠١٣.

٧) صهيب خالد جاسم، الولايات المتحدة الامريكية وتكييفها قرارات الامم المتحدة في احتلال العراق، ٢٠١٧.

٨) عبد المناف النداوي العلاقات الدبلوماسية العراقية – السوفيتية ١٩٤٤ – ١٩٥٨ في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة آفاق عربية، العدد الثاني، شباط، بغداد، ١٩٩٣.

٩) علي محمد عيدان الجبوري: العلاقات العراقية – الروسية (١٩٩١ –٢٠١١) بيروت؛ مركز دراسات الوحدة العربية، آذار،٢٠١٢.

١٠) علي محمد عيدان الجبوري، العلاقات العراقية–الروسية ١٩٩١ –٢٠١١ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الروسية، آذار/ ٢٠١٢.

١١) قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٢) لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٥.

١٣) مبارك أحمد "الخليج في إستراتيجيات القوى الأسيوية وروسيا"، مجلة شؤون خليجية، مصر، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد ٥٢ (٢٠٠٨).

١٤) متابعات الموقف الروسي من قضية العقوبات الدولية المفروضة على العراق، العدد (١٦)، قسم الدراسات السياسة في بيت. الحكمة، ١٩٩٩.

١٥) مثنى علي حسين المهداوي، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية – العراقية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد (٤١)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد،٢٠٠٩.

١٦) مجموعة باحثين، من عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية (حلقة نقاشية)، العدد ٢٣٠، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

١٧) محمد ساسي الحراري، العقوبات الذكية والعقوبات الشاملة ودورهما في ادارة الازمات الدولية – ليبيا والعراق " نموذجا"، مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، مجلد ٢٣، العدد٤٠، ٢٠٢٣.

١٨) منعم ضاحي العمار، العلاقات العراقية – الروسية والبحث عن نموذج واقعي لتأطير تفاعلاتها، مجموعة باحثين، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد الثالث، ١٩٩٧، ص١٨٩.

١٩) منى حسين عبيد، العلاقات الروسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣: الواقع والمستقبل، مجلة لاراك، المجلد ١٧، الجزء ١، ٢٠٢٥.

٢٠) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون.

٢١) نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العلمية الأولى حتى اليوم، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٧)، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ط١، كانون الثاني / يناير ٢٠١٣.

٢٢) وداد جابر غازي، طبيعة العلاقات العراقية – الروسية (دراسة تاريخية وسياسية. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢١)، ٢٠٠٦.

Reference

1) Abdul Manaf Al-Nadawi, Iraqi-Soviet diplomatic relations 1944-1958 in the light of British documents, Arab Horizons Magazine, Second Issue, February, Baghdad, 1993.
2) Afrah Hussein Jawad and Abdul Abbas Fadikh Al-Mankoushi, The Iraqi Government's Political and Legal Measures to Lift the Siege, Kufa Arts Magazine, Issue 58, January 2023.
3) Ahmed Diab, "The Return of Putin: Russia's Challenges and Ambitions after the Presidential Elections", Journal of International Politics, Issue 10, Volume 17, Cairo, Center for Political and Strategic Studies 2011.
4) Ali Muhammad Idan Al-Jubouri, Iraqi-Russian Relations 1991-2011, Beirut, Center for Arab Unity Studies, Russian, March 2012.
5) Ali Muhammad Idan al-Jubouri: Iraqi-Russian Relations (1991-2011), Beirut, Center for Arab Unity Studies, March 2012.
6) Basil Youssef Bajak, Iraq and the United Nations Applications of International Law 1991-2003, a documentary and analytical study, 1st Edition, Beirut 2006.
7) Follow-ups of the Russian position on the issue of international sanctions imposed on Iraq, Issue (16), Department of Political Studies in Bayt. Wisdom, 1999.
8) Group of Researchers, From the Decision-Making Process in Russia and Arab-Russian Relations (Panel Discussion), No. 230, The Arab Future, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1998.
9) Kholoud Muhammad Khamis, Russian-Arab Relations and their Future Prospects, Journal of Legal and Political Sciences, Diyala University, Issue 1, 2015.
10) Lama Mudar Emirate, Internal and external variables in the Russian Federation and their impact on its policy towards the Arabian Gulf region in the period 1990-2003, Abu Tabbi Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2005.
11) Mona Hussein Obaid, Russian-Iraqi Relations after 2003: Reality and the Future, Larak Magazine, Vol. 17, Part 1, 2025.
12) Mubarak Ahmed, "The Gulf in the Strategies of Asian Powers and Russia", Gulf Affairs Magazine, Egypt, Cairo: Gulf Center for Strategic Studies, No. 52 (2008).
13) Muhammad Sassi Al-Harari, Smart Sanctions and Comprehensive Sanctions and their Role in International Crisis Management - Libya and Iraq "as a Model", Journal of the Faculty of Arts, Zawiya University, Volume 23, Issue 40, 2023.
14) Munem Dahi Al-Ammar, Iraqi-Russian Relations and the Search for a Realistic Model to Frame Their Interactions, Group of Researchers, Journal of Strategic Studies, University of Baghdad, Third Issue, 1997, p. 189.
15) Muthanna Ali Hussein Al-Mahdawi, The Impact of the American Variable on Contemporary Russian-Iraqi Relations, Journal of International Studies, Issue (41), Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad, 2009.

16) Nasser Zaidan, Russia's Role in the Middle East and North Africa from Peter the Great to Vladimir Putin, Arab Science House Publishers.
17) Nourhan Al-Sheikh, The position of the Soviet Union and Russia on Arab unity since the first scientific war until today, the positions of the major countries on Arab unity: (7), Beirut. Center for Arab Unity Studies. 1st Edition, January 2013.
18) Qahtan Ahmed Suleiman Al-Hamdani, Iraqi Foreign Policy from July 14, 1958 to February 8, 1963, First Edition, Madbouly Library, Cairo, 2008.
19) Safaa Hussein Ali, Russian Foreign Policy Finds the United States of America in the Post-Cold War Era, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Issue (6), University of Kirkuk, 2013.
20) Suhaib Khalid Jassim, The United States of America and its adaptation of United Nations resolutions in the occupation of Iraq, 2017.
21) United Nations, Security Council. Resolution 1284 on Iraq, New York: United Nations, 17 December 1999.
22) Wedad Jaber Ghazi, The Nature of Iraqi-Russian Relations (A Historical and Political Study. Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Issue (21), 2006.